المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

19 يناير 2016

منشور عدد: 1 دي

إلى السادة:

- الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف؛

- وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: التصدي لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، بناء على التداول الإعلامي المتزايد لما يسمى بموضوع "الاستيلاء على عقارات الغير"، و نظرا لما يتسبب فيه هذا الموضوع من إساءة إلى نظام الملكية العقارية ببلادنا والمس بصورة المغرب في الأوساط الاقتصادية، فضلا عما يمكن أن يلحقه من ضرر بحقوق الغير، بادرت وزارة العدل والحريات في إطار مقاربة استباقية تشاركية إلى تدارس الموضوع مع كافة المتدخلين في المنظومة العقارية من سلطات ومهن قضائية وممثلي الإدارات العمومية المعنية، بهدف تشخيص الوضعية والبحث عن الأسباب الكامنة وراءها وإيجاد الحلول الملائمة لها، بما يحمي مصالح الملاك ويحقق الأمن العقاري باعتباره شرطا أساسيا للتنمية وتشجيع الاستثمار.

وفي هذا الإطار تم الخروج بمجموعة من التوصيات الهامة التي تضمنت تدابير آنية يتعين على كل جهة معنية تفعيلها في حدود الاختصاص الموكول لها بغية تمتين التدابير الرامية إلى تحصين الملكية العقارية وحمايتها من كل اعتداء.

هذا وكان من أبرز التوصيات الموجهة لمِؤسسة النيابة العامة ما يلي:

• دعوة النيابات العامة إلى التدخل في الدعاوى المدنية المرتبطة بالموضوع، مع إجراء التحريات اللازمة قصد الوقوف على الحقيقة وتقديم الملتمسات الضرورية في

الموضوع وإيلاء القضايا المذكورة الأهمية اللازمة؛

• دعوة النيابات العامة إلى التدخل في ملفات تذييل العقود الأجنبية المتعلقة بتفويت العقارات المذكورة وإيلائها العناية والاهتمام اللازمين؛

• حث النيابات العامة على القيام بالإجراءات القانونية اللازمة لإجراء حجز على العقارات التي تكون موضوع تصرفات تشكل جريمة؛

• حث النيابات العامة على التنسيق مع السادة العدول والموثقين والمحامين المؤهلين لتحرير العقود من أجل ضبط حالات التزوير.

لأجله، أهيب بكم السهر على تفعيل التوصيات المشار إليها أعلاه بكل حرص وحزم، مع إشعاري بكل الصعوبات التي قد تعترضكم في الموضوع **والسلام.**

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد